دور شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية

الطالبة: مريم محمود بدره

أ.د. علي كنعان

جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

الملخص

تناولت هذه الدراسة واقع قطاع التأمين في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة ما بين 2011–2019، من خلال دراسة الدور الذي تلعبه شركات التأمين السورية في التنمية الاقتصادية، من خلال تحليل أقساط التأمين والتعويضات والاستثمار والأرباح وأثر ايراداته على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى، بتوفيره الحماية المُناسبة لموارد المجتمع البشريَّة والماديَّة، وأدائه دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصاديَّة المُختلفة، كما يُعزّز الاستثمار في هذا القطاع النمو الاقتصادي المستقبلي، من خلال استغلال الإيرادات المُحصَّلة من أقساط التأمين في توفير مصدر تمويل طويل الأجل لغايات الاستثمار، كما أنه يُساعد في تمويل الخدمات العامة وتوسُّع المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: قطاع التأمين، انتشار التأمين، حجم أقساط التأمين، التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study deals with the factual insurance sector in the Syrian Arab Republic during the period between 2011-2019, we study the role of Syrian insurance firms in economic development, through analyzing insurance premiums, compensation, investment, and profits, and the impact of its incomes on gross domestic product. Insurance take a strategic position in different economic sectors, by protecting human and material resources of society, and playing a main role in growth and the stable of different economic sectors, investment in this sector also promotes future economic growth through insurance premiums incomes in a long-term finance for investment, and helps in public services finance and institution expansion.

Key words: insurance sector, the insurance premiums, insurance permeation, economic development.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في دراسة واقع قطاع التأمين في الاقتصاد السوري خاصة، ومن المفترض أن يكون لهذا القطاع دوراً حاسماً في الشأن الاقتصادي الإجمالي نظراً لكونه عُنصراً رئيسيًّاً في النِّظام المالي، كما أنَّه يلعب دوراً رئيسيًّاً في النظام المالي العالمي مِن حيث قُدرته على تحريك الموارد الماليَّة طويلة الأجل، والتزوّد بآليات إدارة المخاطر المبنيّة على المُشاركة، وفي نفس الوقت دوره كمُستثمر، مما يُهيّئ هذا النِّظام ليُصبح لاعباً أساسياً في الأنظمة الماليَّة العالميَّة، كما أنَّه كان دائماً أداة داعمة للاقتصاد القومي في العالم، وهو أداة فعَّالة للتخطيط المالي بما يؤدّي إلى تراكم رؤوس الأموال من خلال تراكم المُدّخرات وتنفيذ برامج الاستثمار المختلفة. وبذلك يأتي البحث ليُجِيب عن السؤال التالي: هل يقوم قطاع التأمين بشقيه التجاري والإسلامي بدوره في التنمية الاقتصادية في سورية وما هو مستوى كفاءته وهل يلبي الطموح أم أن هنالك ما يمكن تقديمه في إزالة العوائق والصعوبات؟

أهمية البحث:

1-الدور المُزدوج الذي يُؤدِّيه قطاع التأمين في التنمية الاقتصاديَّة مِن خِلال توفير الضَّمانات اللازمة لتحقيق خُطط التنميَّة مِن جهة، وتجميعه حصيلة مُعتبَرة من الفوائض الماليَّة تستفيد منها المشاريع المُنتِجة من جِهة أُخرى، ولِذلك فإن أهميَّة الموضوع تَظهر من خِلال الدور الذي يلعبه التأمين وخاصَّة الإسلامي منه في النَّشاط الاقتصادي للدول.

2-إن مجال التأمين يُعتبر مُهملاً في سورية سواءً من الجانب التطبيقيَّ والفنيَّ أو التشريعيَّ، لِهذا فإنَّ الدِّراسات المُقدَّمة في هذا المجال تُعدّ تمهيداً لمجموعة من الدِّراسات اللاَّحقة مِن أجل بِناء قاعدة مِن المعلومات في المجال.

3-تُعدّ شركات التأمين الإسلامي عُنصراً أساسياً لتنمية الاقتصاد، وما يتطلّبه من دِراسات قياسيَّة وتحليليَّة لوضعها في السوق، بِهدف رسم سياسات مبنيَّة على أسس سليمة لتطوير عملها التشغيلي في ظِّل المُنافسة الشديدة من قِبل الشركات التقليدية.

أهداف البحث:

1- بيان الدور الذي تلعبه شركات التأمين في الاقتصاد السوري من خلال دراسة العلاقة بين حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التمويل والاستثمار المُقدَّم من قِبَل هذه الشركات خلال الفترة المدروسة 2010-2019م.

2- تحديد مكانة التأمين في الاقتصاد السوري من خلال إبراز دوره في تعبئة الادخار وتنشيط الاستثمارات المُنتِجة التي تُعتَبر ركيزة لتحقيق التنمية الاقتصاديَّة.

3- تقييم تجربة التأمين في سورية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وبالتالي إبراز عوامل نجاحها أو فشلها وجوانب الضعف والقوَّة فيها.

4- إعداد دراسة علميَّة يُستَفاد منها في نشر الوعي التأميني كخُطَّة عمل يُمكن الاستفادة منها في تحسين الواقع.

فرضيات البحث:

1- الفرضية الأولى: يتوافر في الواقع السوري مجمل المقومات اللازمة لتنشيط قطاع التأمين.

2-الفرضية الثانية: يبلغ التأمين شأناً مهماً في التنمية الاقتصادية في سورية إلا أن هنالك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق أهداف قطاع التأمين وتحد من كفاءته.

3-الفرضية الثالثة: يُعتبر الدور الذي تقوم به شركات التأمين في التنمية الاقتصاديَّة ضئيلاً في الوقت الحالي، إلا أن هناك آفاق مستقبلية واعدة وفرص نمو غير مُستَغلّة.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

1- تعريف التأمين: عملية يحصُل بِمُقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمَّن له –نظير دفع قسط–على تعهد لصالحه، أو لصالح الغير – من الطرف الآخر وهو المؤمِّن–وهذا التعهُّد يدفع بِمُقتضاه الأخير أداءً معيناً عند تحقق خطر معين، وذلك بأن يأخذ على عاتقه مهمة مجموعة المخاطر، وإجراء المقاصة بينهما وفقاً لقوانين الإحصاء.

2- تعريف التنمية الاقتصادية: هي عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية، واعية متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتنعكس على المجتمع بآثار إيجابية أهمها زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من

ظاهرة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات، من خلال سياسات اقتصادية فعالة تؤمن التكنولوجيا المطلوبة بالشروط المناسبة، وتصرف فائض الإنتاج بأفضل الأسعار.

الدراسات السابقة:

1-دراسة نوال أقسام عام 2001م وهي رسالة ماجستير بعنوان "دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصاديَّة" مُقدَّمة في جامعة الجزائر.

2- دراسة إياد الحسن عام 2006، رسالة ماجستير مُقدَّمة في جامعة دمشق بعنوان "منظمات التمويل العربيَّة والإسلاميَّة ودورها التنموي في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة.

3- دراسة ميشلين خوري عام 2011م وهي رسالة ماجستير تحت عنوان "أثر دخول شركات التأمين الخاصَّة على تطوّر المُنتَج التأميني في السوق السوريَّة" مُقدَّمة في جامعة دمشق.

4-دراسة وائل عامر عام 2015م وهي رسالة ماجستير بعنوان "التأمين التكافلي مقارنةً بالتأمين التجاري في سورية" مُقدَّمة في جامعة دمشق.

بالإضافة إلى العديد من الأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه في موضوع المؤسسات الماليَّة وخاصَّة شركات التأمين والدراسات المُهتمَّة بالتنميَّة الاقتصاديَّة ووسائل تمويلها. وقد

تميّز هذا البحث عن غيره بما يلي بدراسة سوق التأمين في سورية دراسة تحليلية والآلية المطلوبة لتفعيل دور هذه الشركات في تمويل التنميَّة الاقتصاديَّة في سورية وفي تمويل مرحلة إعادة البناء.

حدود البحث:

بالنسبة لحدود البحث الزمانيَّة فهي تمتد من عام 2010م إلى عام 2019م بالنسبة لتحليل بيانات التأمين التجاري والتأمين الإسلامي في سوريا والمقارنة بينهما، فهذه الفترة تُعتبر هي الأحدث والتي يتوّفر حولها بيانات رسميَّة يُمكن الاعتماد عليها بالتحليل.

أما الحدود المكانية فهي بالدرجة الأولى شركات التأمين التجاري والإسلامي العاملة في سوريا البالغ عددها 12 شركة تأمين 10 شركات تأمين تجاري واثنتان منها شركات تأمين إسلامي.

منهجية البحث:

1- المنهج الوصفي[1]: فالوصف سيكون لقطاع التأمين وواقعه وطبيعة عمله في سورية، وتحليل علاقته بالناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى دوره في التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، وتحليل ما قدَّمته شركات التأمين للاقتصاد السوري.

[1]المنهج الوصفي التحليلي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي مُنظَّم من أجل الوصول إلى أغراض مُحدّدة لوضعيّة اجتماعيّة أو إنسانيّة، ويعتمد على دراسة الظّاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويُوضّح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظاهرة الأخرى، ومن أهم أسس هذا المنهج تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

2- المنهج الإحصائي: سنقوم بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بقطاع التأمين من المصادر المتوفرة (التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين والمجموعات الإحصائية وبيانات سوق دمشق للأوراق المالية) ومن ثم دراستها وتحليلها، وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية (معدلات النمو والنسب المئوية).

الدراسة النظرية:

أولاً: لمحة تعريفية عن قطاع التأمين في سورية:

1- عرض هيكل قطاع التأمين في سورية:

يبلغ عدد شركات التأمين في السوق السورية اثنتي عشرة شركة تأمين خاصة بلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي 14.04 مليار ليرة سورية إضافة إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، عشر شركات تعمل في مجال التأمين التجاري، وشركتان تعملان في التأمين الإسلامي. كما يوجد في سورية شركة واحدة لإعادة التأمين هي شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين. تعمل في سورية سبع شركات لإدارة النفقات الطبية، مجموع رؤوس أموالها 816 مليون ليرة سورية، والجدول التالي رقم(1) يوضح معلومات عن هذه الشركات:

الجدول رقم (1): شركات التأمين في السوق السورية.

الرقم	اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	الشكل القانوني	تاريخ الترخيص	تاريخ المزاولة
1	المؤسسة العامة السورية للتأمين	2000	مؤسسة حكومية	تأسست عام ١٩٥٢م باسم الضمان السورية وتغير اسمها إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين عام ١٩٧٧م	
2	الشركة المتحدة للتأمين	1062	مساهمة عامة	02/06/2006	06/04/2006
3	الشركة السورية العربية للتأمين	1000	مساهمة خاصة	04/05/2006	21/6/2006
4	الشركة السورية الدولية آروب	1100	مساهمة عامة	02/06/2006	07/06/2006
5	الشركة السورية الوطنية للتأمين	1360	مساهمة عامة	02/06/2006	08/06/2006
6	شركة التأمين العربية –سورية	1155	مساهمة خاصة	06/12/2006	10/10/2006
7	الشركة السورية الكويتية للتأمين	1062	مساهمة عامة	02/06/2006	10/10/2006
8	شركة الثقة السورية	850	مساهمة خاصة	04/04/2006	19/10/2006
9	شركة المشرق العربي للتأمين	850	مساهمة عامة	04/05/2006	11/12/2006
10	شركة أدونيس للتأمين –أدير	1250	مساهمة خاصة	21/7/2007	02/07/2008
11	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	1000	مساهمة عامة	25/6/2006	13/2/2008
12	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	2350	مساهمة عامة	28/12/2006	27/3/2008
13	الشركة الإسلامية السورية	1000	مساهمة خاصة	27/12/2007	10/08/2008
14	الاتحاد العربي لإعادة التأمين	مليون دولار 50		1974	

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2019م.

2- مساهمة التأمين بالناتج المحلي الإجمالي (تغلغل التأمين):

قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي (بسعر السوق) يظهر الجدول رقم(2) ضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج، لأن المساهمة بالكاد تخطت 3% بشكل طفيف في العام 2016 بينما بقيت دون الـ 1% خلال الفترة بين 2005 و2008، وأقل من 2% حتى 2013، وهذا ناتج عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تدني الوعي التأميني في المجتمع، وضعف دور الشركات في تنمية القطاع كما يجب.

الجدول رقم(2): حجم أعمال قطاع التأمين إلى إجمالي الناتج المحلي (القيم بملايين الليرات)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي بسعر السوق	1,156,713	1,215,083	1,284,034	1,341,516	1,420,827	1,494,595
حجم أعمال التأمين	6,742	7,442	9,289	12,503	14,308	18,822
نسبة التأمين من الناتج	0.58%	0.61%	0.72%	0.93%	1.01%	1.26%
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي بسعر السوق	1,537,191	1,132,310	834,511	711,896	668,234	641,640
حجم أعمال التأمين	18,495	16,038	13,838	14,749	17,248	19,534
نسبة التأمين من الناتج	1.20%	1.42%	1.66%	2.07%	2.58%	3.04%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على أرقام هيئة الإشراف على التأمين.

ثانياً: دراسة وتحليل نشاط شركات التأمين العاملة في سورية:

يتطلب تحليل نشاط التأمين في بلد ما دراسة أهم المؤشرات التي من خلالها ينمو هذا القطاع ويزدهر، فمن خلال دراسة الجانب الإنتاجي والربحية في قطاع التأمين، بالإضافة لدراسة حجم الاستثمار في النشاط التأمين سيتم إعطاء صورة واضحة عن قطاع التأمين في سورية.

1-تحليل جانب الإنتاج والتعويضات لدى شركات التأمين:

تضاعف حجم أعمال قطاع التأمين في سورية ثلاث مرات منذ تحريره في العام 2005م وحتى العام م2017 أي خلال 12 عاماً، مع ملاحظة تباين في معدلات النمو السنوية إذ يظهر في الجدول (3) تسجيل معدلات نمو سنوية مهمة بين 20% و30%، في حين يمكن ملاحظة تراجع بنسب تتجاوز 13% أحياناً، ومن ثم عودة الانتعاش، وعملياً سجل تراجع لحجم الأعمال مقابل 9 سنوات نمو ، بلغ ذروته عام 2017 بنسبة قاربت 41%.

جدول رقم(3): الأقساط في شركات التأمين السورية ومعدل نموها السنوي

(مقدرة بملايين الليرات السورية)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاقساط	6,742	7,442	12,502	14,308	18,822
نسبة النمو	–	10%	68%	14.50%	31.50%
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الأقساط	19,459	18,495	16,032	13,838	14,748
نسبة النمو	34%	−5%	−13.30%	−14%	7%
السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الأقساط	17,248	19,534	27,510	32,748	36,831
نسبة النمو	17%	13.25%	41%	19%	13%

المصدر: التقارير السنوية لهيئة الإشراف على التأمين 2011–2019.

عملياً بدأت أقساط التأمين في السوق السورية بالنمو بعد دخول شركات التأمين الخاصة هذا القطاع حتى العام 2010 قبل الأزمة، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع في تلك السنوات:

عودة نسبة كبيرة من التأمينات التي كانت تجري في الخارج لدى شركات تأمين إقليمية، والنشاط الواضح في تلك المدة لقروض شراء السيارات المرتبطة والمرهونة بوجود تأمين شامل على السيارة لمصلحة المصرف المقرض، ودخول أنواع جديدة من التأمين إلى السوق السورية مع دخول الشركات الخاصة، كالتأمين الصحي، وإن كانت الأرقام المحققة ضئيلة نسبياً، بالإضافة إلى بدء التأمين الصحي للعاملين في الدولة.

ولم تكن الأزمة السياسية هي السبب الوحيد لضعف الأرقام المحققة في قطاع التأمين،

إذ يشهد هذا القطاع قبل تلك الفترة إدخال ملموس لمنتجات جديدة تواكب ثقافة المجتمع ومتطلباته، رغم توافر الظروف المناسبة لذلك آنذاك.

وبدءاً من عام 2011 حتى عام 2013 تأثرت أقساط التأمين سلباً في أغلب فروع التأمين، وذلك لعدة أسباب –تتعلق بمجملها بالظروف التي فرضتها الأزمة– وأهمها:

توقف المصارف عن تمويل شراء السيارات، وبالتالي توقف التأمين الشامل المرتبط بذلك، وانخفاض حركة التجارة الخارجية بشكل ملحوظ، ما أدى إلى انخفاض أقساط تأمين النقل (البحري)، وتباطؤ شديد في حركة الإنشاء والتعمير والمشاريع الهندسية وبالتالي انخفاض أقساط التأمين الهندسي، وانخفاض كبير في أعداد السيارات العابرة للحدود دخولاً وخروجاً وبالتالي انخفاض أقساط التأمين الالزامي الحدودي للمركبات العابرة للحدود دخولاً، وأقساط البطاقة البرتقالية للمركبات العابرة للحدود خروجاً، بالإضافة إلى خروج مساحات جغرافية واسعة عن سيطرة الدولة بفعل الحرب، وبالتالي خروجها عن نطاق عمل شركات التأمين، والصعوبات في عمليات إعادة التأمين من حيث وقف العديد من معيدي التأمين العالميين تعاملاتهم مع شركات التأمين السورية، لأسباب أهمها التزامهم بالعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب وغير الشرعية المفروضة على سورية، وكذلك من حيث الصعوبات في تحويل الأموال من وإلى سورية.

وبدءاً من عام 2014م وحتى عام 2017م ضمناً بدأت أقساط التأمين بالارتفاع التدريجي وبشكل بسيط بفعل عدة عوامل أهمها: الارتفاع الكبير في القيم التأمينية بفعل التضخم

وبالتالي ارتفاع الأقساط، وتأقلم قطاع التأمين مع ظروف الازمة وامتصاص الصدمة، وبالتالي استخدام بعض البدائل والخيارات المتاحة للتغلب على بعض الظروف. أما الارتفاع الكبير في الأقساط لعام 2017م فيعود سببه إلى ارتفاع تعرفة تأمين السيارات الإلزامي (المسؤولية المدنية تجاه الغير) بقرار حكومي.

1-1- توزع الأقساط بين الشركات:

في الجدول التالي رقم (4) يبين حجم الإنتاج (المعبر عنه من خلال حجم الأقساط المكتتب بها) في شركات التأمين (التجارية والإسلامية) في سورية من عام 2010م وحتى عام 2019م .

الجدول رقم(4): حجم الاقساط في شركات التأمين السورية (مقدرة بملايين الليرات السورية)

أسماء الشركات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسة العامة	8,968	9,778	9,073	7,874	8,227	10,165	10,019	17,580	22,800	25,786
المتحدة	1,106	970	753	482	456	550	772	1,103	1,033	1,398
السورية العربية	955	749	540	444	930	899	1,505	1,320	1,143	1,240
السورية الدولية آروب	1,122	836	648	496	567	585	753	981	825	969
السورية الوطنية	1,299	1,241	1,145	1,180	1,225	1,320	1,542	1,827	1,720	1,868
العربية -سورية	795	791	588	472	606	658	882	1,023	143	1,240
السورية الكويتية	572	590	494	347	394	450	626	540	478	535
الثقة	785	975	920	757	528	398	390	227	107	225
المشرق العربي	847	751	504	533	584	696	914	1,010	924	971
أدونيس –أدير	418	302	222	327	305	344	467	497	379	453
الاتحاد التعاوني	498	525	463	438	369	459	623	451	653	1,108
مجموع شركات التأمين التجاري	17,365	17,508	15,350	13,350	14,191	16,524	18,493	26,559	30,205	35,793
العقيلة	927	617	410	362	357	451	569	558	1,246	730
الإسلامية السورية	531	374	275	195	201	274	469	386	433	584
مجموع شركات التامين الإسلامي	1,458	991	685	557	558	725	1,038	944	1,679	1,314
مجموع شركات التأمين	18,823	18,499	16,035	13,907	14,749	17,249	19,531	27,503	31,884	37,107

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011–2019)م.

بلغ أقصى رقم للأقساط وصلت إليه السوق السورية (حجم السوق) 37 مليار ليرة سورية عام 2019، منها قرابة 13 مليار أقساط تأمين سيارات إلزامي (وهو تأمين إلزامي مفروض بقانون وتعرفته محددة بقرار حكومي) و12 مليار تأمين صحي (بمعظمه تأمين صحي للعاملين في الدولة) ، كما أن هذين الفرعين لا يُعتمد عليهما في الاستثمار بسبب سرعة سداد التعويضات فيهما (تستهلك معظم أقساطها في تعويضاتها).

إذاً فإن شركات التأمين تتنافس على الـ 10مليار ليرة سورية المتبقية موزعة بين 13 شركة والعديد من فروع التأمين الأخرى (الحريق –الهندسي– البحري–السيارات الشامل) وهذا مبلغ

صغير، ويقدم صورة جلية عن واقع أداء القطاع وضرورة القيام بنقلة نوعية فيه، كي لا يصبح مع مرور الزمن على هامش الاقتصاد الوطني، بسبب ضعف مساهمته بالاقتصاد وضعف استثماراته، وهو ما يعيد إلى الأذهان وجهة النظر المعارضة لترخيص هذا العدد من الشركات، بحسبانه أكبر من حجم السوق.

إن الخبرات التي يتمتع بها مؤسسو شركات التأمين السورية عامة وشركات التأمين الاقليمية خاصة مع بعض الأسماء الكبيرة منها رفعت من سقف التوقعات في إدخال تغييرات إيجابية وجذرية على السوق السورية، إلا أن نتائج عمل السوق دلت على وجود مسافات كبيرة بين الواقع والممكن استناداً إلى خبرات الشركاء الاقليمين وعلاقاتهم التاريخية مع معيدي التأمين، وفي عالم التأمين بوجه عام.

1-2- توزع الأقساط بحسب فروع التأمين:

احتل التأمين الإلزامي للسيارات المرتبة الأولى بين فروع التأمين في أغلب السنوات، ويظهر توزع أقساط فروع التأمين أن نسبته بلغت 36% في العام 2017م من إجمالي أقساط السوق كأكبر فرع تأميني (بسبب رفع تعرفة التأمين الإلزامي في ذلك العام) يليه الصحي بنسبة 31%، تدل تلك الأرقام على عدم التوازن في توزع المحفظة التأمينية في السوق، إذ تتركز الأقساط في فرعين من فروع التأمين، وهذا ما يدل على الخلل في توزع المحفظة التأمينية بواسطة تركزها في فرعين تأمينين (إلزامي السيارات والصحي)، وعدم تنوعها، هي مشكلة موجودة في أغلب شركات التامين.

الجدول رقم (5): تطور أقساط التأمين حسب الفروع (2014-2019) القيم بالليرات السورية

الفروع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السيارات إلزامي	32.90%	30.51%	29.95%	29.76%	24.03%	22.22%	36.58%	37.12%	34.58%
صحي	24.13%	34.67%	36.22%	35.57%	43.49%	37.65%	31.63%	34.19%	33.60%
السيارات تكميلي	14.23%	10.83%	10.98%	11.98%	10.84%	12.90%	9.49%	8.47%	11.50%
حريق	13.23%	12.38%	8.35%	11.00%	8.24%	9.61%	7.49%	10.98%	8.19%
بحري/ نقل	7.71%	6.13%	7.97%	4.67%	4.74%	5.84%	5.84%	5.37%	4.64%
حوادث عامة	1.97%	2.77%	2.85%	4.24%	5.84%	8.55%	5.76%	3.49%	3.91%
هندسي	1.97%	0.74%	1.02%	0.71%	0.72%	1.11%	1.13%	1.63%	1.59%
حياة	1.50%	1.32%	1.56%	1.62%	1.61%	1.92%	1.60%	1.42%	1.50%
تأمين السفر	0.34%	0.29%	0.38%	0.39%	0.39%	0.51%	0.04%	0.38%	0.46%
الطيران	0.38%	0.09%	0.02%	0.07%	0.08%	0.08%	0.04%	0.00%	0.02%
مسؤوليات	0.38%	0.28%	0.70%	-	-	-	-	-	-
مجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

يُعد هذا الأمر من نقاط الضعف في قطاع التأمين، إذ يعد فرعا تأمين السيارات الإلزامي(المسؤولية المدنية) والصحي، من الفروع التي تتميز بسرعة سداد التعويضات فيه (معدل تكرار حوادث عالي) ونسب ربح منخفضة جداً، إي أن معدل الخسارة مرتفع جداً وغالباً ما يتجاوز 90%، كما أن استثمارات الأموال المتحققة من هذين الفرعين (الاحتياطيات الفنية) لا يمكن أن تكون إلا في قنوات استثمارية قصيرة الأجل.

أما بقية فروع التأمين فيبرز فيها التأمين الشامل للسيارات، والذي شهد نشاطاً ملحوظاً بين عامي 2007 و2010 بفعل قروض شراء السيارات، وكذلك المنافسة بين الشركات في العروض المقدمة، إلا أن تلك العروض ركزت على الأسعار ما انعكس لاحقاً بشكل سلبي على النتائج الفنية وعلى حجم شريحة المؤمن لهم.

هذا وبخصوص تأمين الحريق فقد بلغت نسبته من إجمالي السوق 10% تقريباً عام 2016 و7% عام 2017م، بعدد عقود بلغ نحو 4200 عقد، اذا استمر هذا العدد من العقود لسنوات، وهو يعد أحد فروع التأمين الأكثر جذباً لعمل شركات التأمين على مستوى العالم، إذ يتميز بنسب ربح جيدة، وإمكانية استثمارات أمواله استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، ولكن مازالت عقود تأمين الممتلكات (الحريق) في سورية تتركز في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم (معامل– شركات– أبنية حكومية –مصارف –محال تجارية ....) وهو أمر يحقق حجماً جيداً من الأقساط، إلا أن عدد عقود تأمين المنازل من الحريق لا يذكر رغم أنه لو تم العمل على موضوع العدد الكبير في ذلك لحققت أرقاماً جيدة وتوزيعاً أفضل للمخاطر، حيث يعمل التأمين بكفاءة أكبر عندما يعتمد على قانون الأعداد لكبيرة بشكل فعال.

كما أنه بخصوص تأمين النقل(البحري) الذي يتضمن تأمين نقل البضائع براً وبحراً وجواً، فقد كان هذا التأمين إلزامياً على المستوردات قبل عام 2011 حين تم إلغاء إلزاميته لأسباب تستحق إعادة النظر، ورغم أنه حقق أقساط ونتائج فنية جيدة للشركات السورية في تلك المرحلة فقد شابها الكثير من الممارسات السلبية من قبل الشركات من حيث عدم الالتزام

بالأسعار المحددة أو الشروط، وشاعت عقود التأمين الكلية التي كانت غايتها فقط تخليص المستوردات جمركياً (إصدار العقد بعد وصول البضاعة أو دون تغطية تأمينية حقيقية)، كما نشط تأمين أجسام السفن بقوة لعدة سنوات في سورية، ومثل مصدر تمويل جيد من العملة الصعبة للشركات (يسمح بإصدار هذه العقود بالعملة الصعبة) وحقق نتائج فنية جيدة وأرباحاً كبيرة، بفعل ندرة الحوادث الحاصلة للسفن، وتحمل معيد التأمين لنسبة شبه كاملة من الخطر، إذ اعتمدت الشركات على عمولات الإعادة كإيراد جيد في هذا الفرع.

أما بالنسبة للتأمين الهندسي، فيتضمن أساساً تأمين أخطار المقاولين وتركيب الآلات، ولم تتجاوز نسبته في أي من السنوات 2% من إجمالي السوق، ويعد أيضاً من الفروع التي تفضل شركات التأمين في العالم العمل بها، إلا أنه ضعيف جداً في السوق السورية قبل وأثناء الأزمة. ذلك وبخصوص تأمين الحياة فلم تتجاوز نسبته من أي سنة من سنوات عمل السوق الـ 2% والأرقام المحققة ضئيلة جداً، رغم أن نسب أرباحها جيدة، ولكن لا قيمة فعلية لهذه الأقساط على المستوى الاستثماري نظراً لضآلتها، إذ أن الأقساط المتحققة في تأمينات الحياة هي ما تعول عليه شركات التأمين في الاستثمارات متوسطة وطويلة المدى ذات العائدية الجيدة والمساهمة الأفضل في التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للتأمين على الحياة فإن العوامل المؤدية لضعفها عديدة، وربما معقدة أكثر من سواها فقد بذلت جهود جيدة في تسويق تأمينات الحياة، إلا أن طرق التسويق والترويج مازالت بأبسط أشكالها وبأساليب تقليدية من الصعب جداً معها الوصول لنتائج أفضل من الواقع

الحالي، وفي حال توفر الرغبة والإرادة لتطوير تلك الفروع التأمينية فلا بد من إعادة نظر شاملة في هذه المنتجات "تسعيرها وتسويقها وتغطياتها".

بذلت الجهات الحكومية جهداً في تقديم التسهيلات اللازمة لتطوير هذه المنتجات وإزالة العوائق أمام انتشارها، حيث تم تخفيض قيمة ونسبة رسم الطابع على تأمينات الحياة والصحي والحوادث الشخصية وبخاصة التأمينات الصغيرة، وبشكل كان من المتوقع أن يظهر تأثيره في تلك الفروع، إلا أن عدم حدوث تغيير إيجابي ملموس بتحسين تلك الفروع دل بوضوح على ان احتجاج الشركات على ارتفاع رسم الطابع لم يكن إلا شماعة علقت عليها ضعف أدائها في تسويق وتطوير المنتجات.

إن المواطن السوري يمكن أن يهتم بوجود أنواع من تأمينات الحياة غير ما يتم تسويقه حالياً ومنها تمثيلاً لا حصراً تامين تعليم الأطفال أكثر من اهتمامه بتأمين الحياة المؤقت الذي يضمن لورثته التعويض فقط في حال وفاته، عدا أن وجود الضمان الاجتماعي الحكومي للعاملين في القطاع العام والخاص يزيد من صعوبة تسويق تأمين الحياة والحوادث من قبل شركات التأمين، إضافة إلى القناعات الدينية ومستوى الدخل إلا أن هذه العوامل "مع الإقرار بصعوبة التعامل معها" فلكل منها طرق وأساليب للتغلب عليها وتخفيف تأثيرها السلبي في انتشار التأمين، وأهم تلك الطرق ابتكار منتجات جديدة تتناسب ومعالجة هذه المعوقات.

هناك تأمينات أخرى كتأمين السفر والحوادث الشخصية والطيران أقساطها ضئيلة جداً ولا بد من العمل على تنشيطها حيث تحقق نتائج فنية جيدة.

تفتقد السوق السورية للعديد من أنواع التأمين لا تقل أهمية عن الأنواع الموجودة ومنها التأمين الزراعي وتأمين الائتمان الذي من أهم أنواعه تأمين القروض المصرفية وبإمكان هذين النوعين إحداث نقلة نوعية ليس في سوق التأمين فحسب بل وفي الاقتصاد والمجتمع بوجه عام.

1-3- التعويضات بحسب فروع التأمين:

يظهر الشكل البياني رقم (1) توزع التعويضات على الفروع التأمينية حيث تتركز أغلب التعويضات التي دفعتها شركات التأمين في العامين 2016 و2017 في فرع التأمين الصحي والذي يحظى بأكثر من 70% من القيمة الإجمالية للتعويضات خلافاً لتوزع الأقساط إذ يأتي التأمين الصحي في المرتبة الثانية بعد السيارات الإلزامي عام 2017 ويحظى بأقل من 32% من الأقساط ما يدل على الفارق الكبير بين مساهمة فرع التأمين الصحي في الأقساط وحصته من التعويضات، وذلك يشير إلى خسارة فرع التأمين الصحي لذا تفضل غالبية الشركات تركيز تعاملاتها في قطاع السيارات وتدافع عن حصصها في التأمين الإلزامي وتحاول الحد من التوجهات الحكومية بحصره لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين نظراً لمساهمته الكبيرة في الأقساط الواردة إلى الشركات ويتضح الأمر أكثر لدى بحث واقع الربح التشغيلي بحسب الفروع لاحقاً.

الشكل البياني رقم(1) : توزع التعويضات على فروع التأمين:

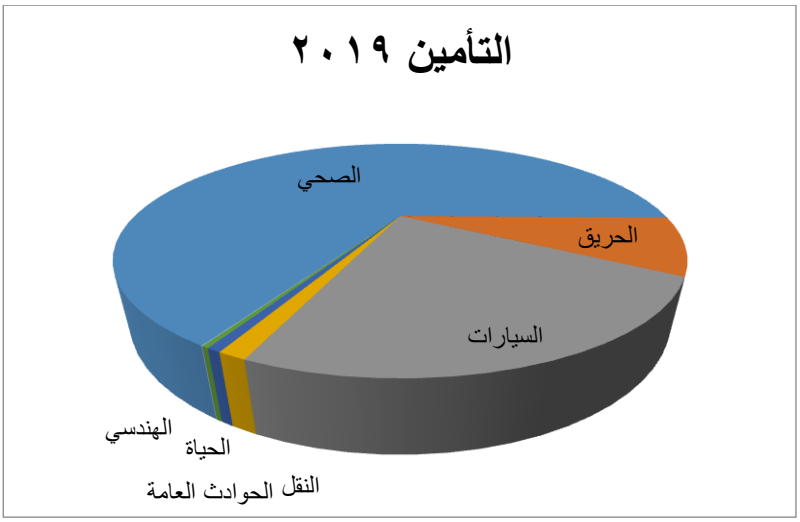

المصدر: التقرير السنوي لهيئة الإشراف على التأمين 2019م.

1-4- نسبة التعويضات إلى الأقساط:

نمت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين للمؤمن لهم المستحقين بنسبة 142% طوال المدة الواقعة بين 2011 و2017، وتفوقت على نسبة نمو الأقساط المحصلة طوال تلك المدة وقد بلغت 98.8% وباستثناء العام 2017 فقد زاد معدل نمو التعويضات سنوياً على الأقساط وهذا نتيجة طبيعية لزيادة التعرض للخطر طوال الأزمة، والأمر الملاحظ كما يظهر الجدول رقم (6) هو زيادة نسبة التعويضات إلى الأقساط بشكل لافت مع اشتداد الأزمة، فيما كانت نحو 51.4% عام 2013 وصلت إلى 78.14% عام 2014 لتبلغ ذروتها عام 2016 بنسبة 85.8% لتعود وتنخفض مجدداً إلى 62.36% عام 2017.

الجدول رقم(6): نسبة التعويضات إلى الأقساط (القيم بالليرات السورية)

السنة	اجمالي الأقساط	اجمالي التعويضات	نمو التعويضات	نسبة التعويضات إلى الأقساط
2011	8,729,594,327	4,086,011,200	-	47%
2012	6,964,972,825	3,828,527,701	-6.30%	55%
2013	13,838,467,307	7,114,552,022	85.80%	51.41%
2014	14,748,578,738	11,524,644,638	61.99%	78.14%
2015	17,248,467,196	12,579,954,904	9.16%	72.93%
2016	19,534,037,474	16,762,105,670	33.24%	85.81%
2017	27,510,341,580	17,156,479,269	2.35%	62.36%
2018	32,748,451,060	18,303,238,232	6.68%	55.89%
2019	36,831,097,049	20,613,676,631	12.62%	55.96%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

ثالثاً: دراسة وتحليل ربحية شركات التأمين:

يظهر الجدول رقم(7) نمواً سنوياً في الربح التشغيلي طوال المدة الواقعة بين 2013 و2019 بنسب متباينة مسجلةً نمواً بنسبة 180% في العام 2019 مقارنة بالعام 2013، في المقابل يلاحظ تباين شديد في الربح الصافي للشركات.

الجدول رقم(7):الربح التشغيلي والربح الصافي (القيم بالليرات السورية).

السنة	إجمالي الربح التشغيلي	معدل التغير السنوي	إجمالي الربح الصافي	معدل التغير السنوي
2013	1,062,974,476	–	1,469,100,659	–
2014	1,521,583,920	43.14%	1,701,704,169	15.83%
2015	2,288,082,442	50.38%	4,367,394,720	156.65%
2016	2,485,251,076	8.62%	94,740,596	-97.83%
2017	3,019,602,654	21.51%	4,887,571,766	5058.90%
2018	1,361,163,007	-54.90%	2,403,368,486	-50.80%
2019	2,976,118,159	119%	2,214,211,248	-8%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

عملياً حققت شركات التأمين بمعظمها وفي أغلب السنوات أرباحاً صافية (بغض النظر عن الأرقام المحققة في ذلك) كما حققت هذا الربح الصافي في بعض السنوات، وبتحليلنا البيانات المالية للشركات عبر السنوات، تتبين لنا أسباب ذلك وفق الآتي: إن السبب الأساسي للربح الصافي الذي حققته الشركات هو عوائد الاستثمار الجيدة إلا أن هذه الاستثمارات كانت بمعظمها بنسب تفوق 80% من إجمالي أموالها القابلة للاستثمار "ودائع مصرفية لآجال مختلفة" وبالتالي فإن الفوائد المصرفية هي مصدر مهم في الربح الصافي واستثمار جزء مهم من أموالها في العقارات، والاستثمار في الأسهم لبعض الشركات وقلة الاستثمارات في شركات مساهمة وقابضة، لدى أغلب شركات التأمين، بالإضافة إلى فروقات تقييم رصيد العملة (فروقات غير محققة) على الربح الصافي التي كان لها تأثير في تحول خسارة الشركات إلى ربح.

أي أن شركات التأمين تبتعد في استثماراتها عن المجالات الأكثر مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتركز أموالها في المصارف حيث ترى أن الاستثمار في الودائع هو استثمار أقل مخاطرة بأفضل عائد، وهذا ما يثير الكثير من التساؤلات عن الدور الحالي لشركات التأمين في الاقتصاد ومدى رغبتها في تطوير هذا الدور، ذلك أن القرارات الناظمة لاستثمار أموالها لا تُلزمها بتوجيه استثماراتها نحو مجالات أخرى غير الودائع المصرفية، كما أن الأموال التي يمكن أن تستثمر بها الشركات هي مبالغ ليست بالكبيرة (ولا تتجاوز في أحسن أحوالها الـ 25 مليار ليرة سورية) لذا لا بد من زيادتها من خلال العمل على تنشيط السوق وزيادة الأقساط وكذلك زيادة رؤوس الأموال.

رابعاً: تحليل الاستثمار في شركات التأمين:

استخدم التأمين في سورية كطريقة لجمع الأموال للاستثمار في المجالات كافة، وغالباً ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطيات الفنية، حيث يشكل رأس المال حقوق المساهمين في الشركة، بينما تعد الاحتياطيات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المؤمن لهم). وهو المتبع في سورية حيث صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار 100/372 عن عام 2007 الذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيه رأس المال والاحتياطيات الفنية. وفي الجدول الآتي رقم(8) المبالغ التي يحق لشركات التأمين استثمارها في السوق السورية وفق القرار 100/372 ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه في عام 2018 كان المبلغ المتاح للاستثمار 36,174 مليون ليرة سورية، بينما انخفض في عام 2019 إلى

16,351مليون ليرة سورية، وقد تصدرت الشركة السورية العربية عام 2018 شركات التأمين من حيث المبلغ الذي تستطيع استثماره في المشاريع الاستثمارية وهو 5,209 مليون ليرة سورية، بينما أقل مبلغ كان في شركة الإسلامية السورية بمبلغ 1,761 مليون ليرة سورية، وفي العام 2019 كانت شركة العقيلة للتأمين التكافلي بالصدارة بمبلغ 3,090 مليون ليرة سورية جاهزة للاستثمار وكانت الشركة الإسلامية السورية بأُقل مبلغ 443 مليون ليرة سورية.

جدول رقم(8): المبلغ المتاح للاستثمار لدى شركات التأمين (مقدر بملايين الليرات)

الشركة	حقوق المساهمين		الارباح الموزعة		صافي حقوق المساهمين		استثمار 25% من حقوق المساهمين		صافي حقوق المساهمين – مبلغ مقرات الشركات		استثمار 75% من صافي حقوق المساهمين		مبلغ الاحتياطيات		استثمار 75% من الاحتياطيات		مجموع ما يحق للشركة من استثمار	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الوطنية	2,415	2,856	124	452	2,291	565	573	141	1,718	424	1,289	318	2,839	2,481	2,129	1,861	3,991	2,320
العربية – سورية	2,477	2,293	740	8	1,737	556	434	139	1,303	417	977	313	2,928	2,311	2,196	1,733	3,607	2,185
آروب	1,965	2,026	41	74	1,924	102	481	26	1,443	77	1,082	57	1,718	1,690	1,289	1,268	2,852	1,350
المتحدة	2,634	2,615	641	50	1,993	622	498	156	1,495	467	1,121	350	1,289	1,496	967	1,122	2,586	1,627
السورية الكويتية	3,529	3,354	12	−27	3,517	−163	879	−41	2,638	−122	1,978	−92	1,450	1,368	1,088	1,026	3,945	894
المشرق العربي	1,393	1,371	88	82	1,305	66	326	17	979	50	734	37	1,367	1,323	1,025	992	2,086	1,046
الاتحاد التعاوني	1,014	753	−202	−261	1,216	−463	304	−116	912	−347	684	−260	1,224	1,322	918	992	1,906	615
الثقة	1,361	1,354	97	11	1,264	90	316	23	948	68	711	51	1,258	1,270	944	953	1,971	1,026
السورية العربية	3,022	2,969	−19	−53	3,041	−72	760	−18	2,281	−54	1,711	−41	3,651	1,158	2,738	869	5,209	810
أدير	1,590	1,646	62	56	1,528	118	382	30	1,146	89	860	66	319	493	239	370	1,481	466
مجموع التجاري	21,400	21,237	1,584	392	19,816	1,421	4,954	355	14,862	1,066	11,147	799	18,043	14,912	13,532	11,184	29,633	12,339
العقيلة	5,175	6,989	783	1,759	4,392	2,597	1,098	649	3,294	1,948	2,471	1,461	1,615	1,306	1,211	980	4,780	3,090
الاسلامية	1,148	1,206	32	60	1,116	90	279	23	837	68	628	51	1,139	493	854	370	1,761	443
مجموع الاسلامي	6,323	8,195	815	1,819	5,508	2,687	1,377	672	4,131	2,015	3,098	1,511	2,754	1,799	2,066	1,349	6,541	3,532
مجموع	27,72	29,43	2,40	2,21	25,325	4,113	6,331	1,028	18,994	3,085	14,245	2,314	20,79	17,34	15,598	13,010	36,174	16,351

				6	7								4	3	8	8	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لشركات التامين السورية وهيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة (2011-2019)م.

خامساً: قطاع التأمين ودوره في تنمية الاقتصاد السوري:

لا تزال الأفكار والممارسات الكلاسيكية لعلم وعمل التأمين هي السائدة في سوق التأمين السورية رغم مضي أكثر من 15 عام على تحرير هذه السوق، ويكاد لا يرى أفكاراً جديدة مُهمَّة في هذا القطاع، بحيث تُؤدي إلى نقلة نوعية في قطاع مؤهل ليكون رائداً في الاقتصاد الوطني، وقاطرة للتنمية الشاملة، وهو أمر ليس من الصعوبة تحقيقه ولا يحتاج سنوات طويلة لذلك، خاصة ونحن أمام مرحلة إعادة الإعمار التي ترافقها أعمال مُستجدة ومهمات تقتضي التأمين قد لا تكون متوافرة في بقية الدول بشكل رئيسي. إن جزءاً لا بأس به من الممارسة التأمينية في السوق السورية اليوم ما هو إلا تقليداً لمنتجات التأمين المعروفة في العالم لقواعد ممارسة التأمين بأبسط صورها، وقد بلغ هذا التقليد حد التخلي عن أبسط قواعد ومقومات العمل التأميني وهي تسعير المنتجات من خلال الدراسات العلميَّة الرياضيَّة في ذلك، حيث تعتمد الأسعار الرائجة لتلك المنتجات في دول أخرى، مع تحريكها بهوامش يفرضها السوق، رغم إمكانية وسهولة إجراء الدراسات الإكتوارية بفعل خبرة السنوات لهذه السوق، ولم يكن الأمل بترخيص 12 شركة تأمين منذ السنوات الأولى لتحرير السوق (وهو عدد ليس بالقليل في سوق ناشئ) سوى خلق التنافس المؤدي إلى تطوير السوق وتحقيق الدور التنموي للتأمين.

إن المسألة هي مسألة غياب الإبداع، خلق الأفكار والمنتجات الجديدة التي تتناسب وحاجات المجتمع والاقتصاد في سورية وتحقيق القيمة المضافة المرجوة، إن هذا الأمر لا ينطبق فقط على النشاط الفني (التأميني) بل على الجانب الاستثماري شديد الأهمية في عمل شركات التأمين، ذلك في ظل ضعف رؤوس الأموال، إذ أنه من الصعب أن تتحول شركة التأمين إلى شركة قوية ومنافسة فنياً

ما لم تكن قوية من الناحية الاستثمارية لأموالها، بحيث تحقق أرباحاً جيدة من هذه الاستثمارات تجعل من موقفها الفني أكثر قوة وتنافسية.

لننطلق بدايةً من موضوع القدرة وهو ما ينقسم إلى قدرة الاقتصاد والمجتمع السوريين والظروف الحاكمة فيهما، إلى قدرة الكوادر العاملة في قطاع التأمين، إن ما يميَّز الاقتصاد السوري أنه اقتصاد واعد ومتنوع، إذا تتفوق سورية بالعديد من الصناعات والحرف والمحاصيل الزراعية، وتمتلك الكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات وبخاصة الغذائية والنسيجية منها، كما أن الخبرات السورية في هذه المجالات هي خبرات لا يستهان بها على مستوى العالم، لذا فإن بنية الاقتصاد السوري تجعل منه بيئة ملائمة لعمل قطاع التأمين وتطوره، وبخاصة مع التطور الملحوظ في قطاع الخدمات المالية "المصارف، شركات الصرافة وتحويل الأموال، سوق الأوراق المالية" وقد أعطت التشريعات الناظمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية ولقطاع التأمين خاصة، الكثير من المرونة في العمل بما أسهم في وجود بيئة قانونية ملائمة لتطبيق أيه مشاريع تطويرية في هذا القطاع، كما أن الكوادر السورية العاملة في مجال التأمين أصبحت تملك من المؤهلات العلمية والخبرات العملية ما يجعلها قادرة على اختلاق منتجات تأمينية وأفكار تطويرية في قطاع التأمين.

هذا وبتحليل بسيط لنتائج أعمال الشركات من العام 2005 نجد أن جميع الشركات تدور ضمن حلقة واحدة من الأعمال (الأخطار) التأمينية، بحيث تتنافس على رقم يكاد يكون ثابتاً من العقود، دون الولوج في تجارب جديدة ومنتجات تأمينية تستطيع لفت نظر الجمهور إلى هذه الشركة أو تلك، وقد أصبح من المعتاد عدم اهتمام المواطن بدراسة الفروقات فيما بين شركات التأمين عند رغبته التعامل معها، وانعدام التميز في المنتج أو الخدمة.

لذلك لا بد لشركات التأمين السورية كخطوة أولى وأهم إحداث ذلك التغيير النوعي في منهج التفكير بهدف وجدوى وجودها في السوق السورية ومن ثم الشجاعة في طرح مبادراتها ومنتجاتها الجديدة والدخول في استثمارات حقيقية ذات عوائد كبيرة تعزز من موقفها الفني، التنافسي، والاجتماعي في السوق، هذا وفي كافة الأحوال إن انعدام الثقة فيما بين مكونات قطاع التأمين كفيل بتعطيل أيه مبادرات وبإهدار أيه جهود لتطوير هذا القطاع وهو ما يجب الحذر من الوقوع فيه، ذلك أن قطاع التأمين عانى من هذا الأمر لسنوات ونعتقد أن توافر الثقة يمثل ضمانة لتحقيق النجاح والمبادرات الرامية إلى الانتقال بقطاع التأمين إلى الموقع المأمول منه وهنا فإن الثقة تشمل أيضاً ثقة العاملين والقائمين على هذا القطاع وإيمانهم بإمكانية إحداث النقلة المطلوبة فيه وهي أمر لا بد للانطلاق بأي مشروع تطويري.

وبالرغم من أن قطاع التأمين شهد قبل الأزمة نمواً جيداً ومتسارعاً في حجم الأقساط المحققة وبدا الأمر متجهاً نحو نمو أكبر إلا أننا لم نلاحظ سوى المنافسة المحتدمة على عقود تأمين تكاد تكون معروفة للجميع (تحديداً في تأمين المعامل والمنشآت) وصولاً إلى بروز مشكلة الأسعار غير الفنية "تكسير الأسعار". وفي تحليلنا السابق لنتائج أعمال الشركات يتضح سبب استمرارية هذه الشركات (من الناحية المالية) وماهية أرباحها رغم الأداء الذي يبتعد عن تحقيق القيمة المضافة المرجوة.

وفي الختام، ما يزال حجم السوق السورية ضئيلاً، إذا قورن مع الحجم الممكن تحقيقه بالنظر إلى حجم الاقتصاد السوري ونشاطه وإيقاعه، ويبدو هذا القطاع أكثر ضآلة إذا تمت مقارنته مع مؤشرات عديدة كحجمه في بلدان العالم الإقليمية وسواها، أو مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، أو حجم

تعاملاته مع شركات إعادة التأمين العالمية من بين الأرقام الضخمة للأقساط التي تسدد إلى شركات الإعادة من مختلف البلدان.

المقترحات:

توجد خطوات عديدة يمكن تنفيذها على المدى القصير، بحيث تظهر تأثيراتها في المدى المتوسط، هذه الخطوات كفيلة بتحقيق تحول إيجابي في واقع ودور قطاع التأمين في الاقتصاد وكذلك إحداث تأثيرات ملموسة في الاقتصاد والمجتمع، من هذه الخطوات:

1- زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين، بما لا يقل عن عشرة أضعاف الحدود الحالية مما يخلق الجديَّة اللازمة من قبل الشركات لاستثمار أموالها في مجالات تنموية حقيقية بعيداً عن تخزينها في المصارف، حيث لا يبدي أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة حالياً في شركات التأمين السورية أي اهتمام بمقدار عوائد استثمار هذه الأموال أو السياسة الاستثمارية للشركة .

2- وضع محفزات وخلق دافع مهم للاندماج بين الشركات لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من رأس المال حيث تخلو التشريعات الحالية من المحفزات (الضريبيَّة وسواها) في حال اندماج الشركات وهو ما سوف يكسب سوق التأمين شركات قوية، وبالتالي تخفيض الحاجة لإعادة التأمين بما يؤدي تلقائياً إلى انخفاض حجم العملة الصعبة المدفوعة لمعيدي التأمين وتحسين شروط التفاوض مع معيدي التأمين.

3- تشريع إمكانية الترخيص لشركات تأمين متخصصة بأنواع تأمين محددة (كتأمين الحياة والصحي).

4- تعديل الأنظمة الحالية المُتضمنة أسس استثمار أموال شركات التأمين بحيث تلزم الشركات بتوزيع قنوات استثمار أموالها وعدم الاستمرار بتركيز هذه الاستثمارات في المصارف كودائع.

5- تفعيل ودعم عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض كخطوة هامة على طريق تأمين الائتمان وبخاصة تأمين القروض المصرفية، ومن الأفضل تركيز هذا التأمين على القروض الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

6- إعادة هيكلة المؤسسة العامة السورية للتأمين لتكون قائداً للسوق التأمينية ومنظماً لأعماله، بحيث لا تحتكر وتتحول إلى منافس، وتنفيذ الرؤية الحكومية لهذا القطاع وضرورة أتمتة أعمال المؤسسة العامة السورية للتأمين بإنشاء نظام مؤتمت خاص بها يحاكي الأنظمة الموجودة في شركات التأمين العالمية الكبرى، وتطوير التشريعات الخاصة بالمؤسسة، والعمل على دعم الملاءة المالية للمؤسسة وتطوير كوادرها.

7- تفعيل دور المعهد العربي للتأمين وإقامة دورات تدريبية على مدار العام لعناصر العملية التأمينية كافة وعدم الاقتصار على الجانب النظري بل إقامة دورات وورشات عمل ودورات تطبيقية متتالية ضمن خطة عمل سنوية .

8- تفعيل دور هيئة الإشراف على التأمين لتشكل مظلة الإشراف الوحيدة على كافة مكونات القطاع دون استثناء بواسطة تركيب نظام ربط الشركات ونظام التحقق والرقابة، كما لابد من دعم الهيئة بالكوادر المتخصصة وتوسيع دورها لتشمل الرقابة والإشراف على مكونات القطاع التأميني كافة دون استثناء، بالإضافة إلى توسيع صلاحياتها ليشمل القدرة على التدخل والمعالجة بواسطة نظام ربط الشركات ونظام التحقق والرقابة وأتمتة أعمال الهيئة والانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الآنية.

9- الطلب من الجهات التأمينيَّة كافة نشر الثقافة التأمينيَّة عبر وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات وتوسيع التفاعل مع الجمهور ضمن خطة سنوية محددة الأهداف والمراحل والوسائل، تشرف هيئة الإشراف على التأمين عليها وتراقب تنفيذها.

10- البدء بإقامة تجمعات تأمينية لتقاسم المخاطر كمخاطر التأمين الهندسي والحريق والصحي وغيرها ودعم هذه التجمعات بشكل كبير توفيراً للقطع الأجنبي الذي يتم تحويله للمعيد الخارجي.

11- التواصل مع الجهات الرسمية التي يتداخل عملها مع عمل شركات التأمين لتنظيم العلاقة معها ، ووضع أسس التعاون (القضاء –وزارة الصحة –الطب الشرعي.....)

إن اعتماد الخطوات المقترحة لتطوير قطاع التأمين يمكن أن يسهم في جعل هذا القطاع نموذجاً إيجابياً لبقية قطاعات الاقتصاد في إمكانية إحداث التحول الإيجابي والسريع ، والانتقال به من موقعه المتأخر إلى موقعه الريادي والطبيعي في الاقتصاد.

المراجع:

1- التقارير السنوية والربعية الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين خلال الفترة 2011-2019م.

2- الاتحاد السوري لشركات التأمين: سوق التأمين السوري، التقرير السنوي 2017م.

3- المركز الاقتصادي السوري، التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، تقرير خاص،2007م.

4- الشعار، محمد أسامة: تمويل التنمية الاقتصادية في سورية وتفعيل دور المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة ماجستير جامعة دمشق، 2015م.

5- قزعاط، أسيل: تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو القطاع التأميني واستثماراته في فلسطين (دراسة تطبيقية على شركات التأمين في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

6- بشماني، د. شكيب، مصطفى، هديل، دور قطاع التأمين (تجاري، تكافلي) في التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد 1، 2015.